TD/B/39(2)/16
TD/B/CN.3/5

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
جنيف

تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن دورتها الأولى

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
في الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٣

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ ـ ٥	١
الأول	ـ وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة (البند ٣ من جدول الأعمال)	٦ ـ ٣٦	٥
الثاني	ـ أعمال الجلسة العامة الرابعة (الختامية)	٣٧ ـ ٣٦	١٥
الثالث	ـ المسائل التنظيمية	٣٧ ـ ٤٤	١٧

المرفقات

المرفق		
الأول	ـ جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة الدائمة	١٩
الثاني	ـ برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٣٠
الثالث	ـ العضوية والحضور	٣٤

مقدمة

١ - عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المنشأة وفقا للفقرة ٧٠ من التزام كرتاخينا دورتها الأولى في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وعقدت اللجنة الدائمة خلال دورتها أربع جلسات عامة[(١)] .

البيانات الافتتاحية

٢ - شكر الرئيس الأمانة على الوثيقتين الممتازتين TD/B/CN.3/2 وTD/B/CN.3/3 ، وحث جميع الوفود على الاستفادة من هاتين الورقتين إلى أقصى حد . كما استرعى الانتباه إلى الوثائق الأخرى ذات الصلة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بما في ذلك: خطة عمل كراكاس التي اعتمدتها مجموعة الـ ٧٧ في أيار/مايو ١٩٨١ بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ وخطة عمل بوينس آيرس التي اعتمدتها مجموعة الـ ٧٧ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛ وإعلان طهران الذي اعتمدته مجموعة الـ ٧٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ؛ والتزام كرتاخينا الذي اعتمد في شباط/فبراير ١٩٩٢ ؛ والاعلان الصادر عن الاجتماع السنوي السادس عشر لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ؛ والبيان المشترك الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عن الاجتماع الثالث لمجموعة المشاورة والتعاون بين بلدان الجنوب على مستوى القمة ؛ والقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والاربعين بشأن الأونكتاد الثامن (GA/C.2/47/L.82) . وأوضح أن هذه النصوص تبين أن أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قد أخذت تتزايد . وقال إنه يمكن بالتالي استخلاص نحو ثمانية استنتاجات رئيسية هي: (أ) لا بد من انعاش التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وإن كان هذا الافتراض يقوم على أساس انعاش البلدان النامية ؛ (ب) يجب أن يحظى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين هذه البلدان بمزيد من الاهتمام من البلدان المتقدمة ؛ (ج) يجب على حكومات البلدان النامية أن تعرّف وتحدد من جديد أولوياتها في ظل أوضاع التنمية المتغيرة ؛ (د) يجب توسيع نطاق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان

---

(١) للاطلاع على اختصاصات اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، انظر مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٩٨ (د-٣٨) ، المرفق باء .

النامية ؛ (هـ) ينبغي استعراض أثر ترتيبات التكامل الاقتصادي الاقليمي على البلدان النامية ؛ (و) لا بد من استعراض الشروط اللازمة لنجاح التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتحديد هذه الشروط بصورة منتظمة ؛ (ز) يلزم القيام بنشاط إعلامي وتثقيفي على نطاق أوسع بشأن أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ وأخيرا ؛ (ح) ينبغي أن تولى لمسألة أثر التدفقات العكسية للموارد من الجنوب إلى الشمال على عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أولوية عليا في جدول الأعمال الدولي .

٣ - ثم أشار إلى أن "الشراكة الجديدة من أجل التنمية" ، المعبر عنها في التزام كرتاخينا ، تسلم بالدور الحيوي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في النهوض بهذه البلدان وفي تزايد الشراكة فيما بين البلدان من أجل التنمية العالمية . وقال إنه من المتوقع لهذه اللجنة ، تمشيا مع التزام كرتاخينا ومع اختصاصاتها ، أن تروج لمواضيع مبتكرة وجديدة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأشار إلى أن بعض هذه المواضيع مبينة في الوثيقة TD/B/CN.3/2 ، بما في ذلك آليتان مؤسسيتان تتصلان على التوالي باجراء حوار تشاوري بين المتلقين والمانحين ، وإجراء تبادل للخبرات فيما يتصل بالسياسات والتدابير المؤاتية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأوضح أن المقصود بالنهج الجديد ازاء الحوار أن يكون موجها على أساس الطلب حيث يتوقع من البلدان النامية أن تعدّ مبادرات من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بينما لا يمكن للتدابير الدولية التسهيلية أو الداعمة أن تتطور إلا استجابة لهذه المبادرات . ومن الواضح أن النقاش الحكومي الدولي بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لن يظل ولا يمكن أن يظل قائما على أساس "سير العمل كالمعتاد" . وقال إنه يلزم أن تكون هناك بداية جديدة فيما يتصل بالمواقف من التفاوض إلى جانب اجراءات تشمل عقد دورات غير رسمية مفتوحة العضوية ومشاورات على غرار مشاورات الأفرقة المصغرة من شأنها أن تكمل آلية الحوار المشكلة بصورة رسمية ، بغية تحقيق نتائج من خلال اعتماد نهج عملي . وعلاوة على ذلك ، ستستلزم مداولات اللجنة اتخاذ اجراءات متابعة من قبل الأمانة والرئيس وأعضاء اللجنة . ولهذه الغاية ، أعلن الرئيس أنه ينوي اجراء اتصالات واسعة ومشاورات مع جميع الأطراف الفاعلة في عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٤ - وقال نائب الأمين العام للأونكتاد إن الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثامن) التي عُقدت في كرتاخينا دي انديا في شباط/فبراير ١٩٩٢ قد استوعبت تماما مغزى التغيرات السياسية والاقتصادية المعاصرة وذلك بتسليمها بالحاجة إلى إقامة شراكة جديدة من أجل التنمية يسترشد بها في

العلاقات الاقتصادية الجديدة فيما بين البلدان . وأوضح أن الأونكتاد الثامن قد أكد من جديد استمرار أهمية دور التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في تعزيز النمو الاقتصادي في هذه البلدان وتأمين دمجها في الاقتصاد العالمي . ومن الناحية التاريخية ، تبلغ دينامية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ذروتها خلال فترات النمو الاقتصادي السريع فيها . وقال إن ضعف أداء معظم هذه البلدان في الثمانينات قد أثر تأثيرا سلبيا على عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ومع ذلك فإن السياق العالمي المتطور يدل بشكل متزايد على أن المشاركة الفعالة في عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هي أمر حتمي في اقتصاد عالمي يتسم بتدويل أسواق الانتاج والأسواق المالية ، والتطور السريع للتكنولوجيا ، وتزايد أهمية الشركات عبر الوطنية في الانتاج والتجارة العالميين . كما أن أهمية التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية باتت أكثر وضوحا استنادا إلى خلفية الحركة في اتجاه انشاء أحواز اقتصادية أوسع مثل السوق الأوروبية الموحدة ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، فضلاً عن مبادرات التعاون الإقليمي الجديدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

٥ - وأضاف قائلا إن الأوضاع العالمية المتطورة قد أضافت تفكيرا جديدا ومواقف ونهوجا جديدة إلى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وقد أدى هذا إلى توسيع الخيارات المتاحة لانتهاج سياسات محلية سليمة لتعزيز الأمن الاقتصادي ولتسهيل دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي . وأوضح أن عملية اعادة تنشيط المخططات الاقليمية ودون الاقليمية قد تعززت بالاتجاهات الجديدة نحو تحرير التجارة ورفع الضوابط التنظيمية والتحول إلى القطاع الخاص فضلا عن دمج عناصر جديدة في مجال التعاون الاقتصادي . إلا أن هذه العملية تتطلب بالإضافة إلى ذلك تقاربا موازيا في السياسات والأهداف المحلية والاقليمية . وقال إن المشاريع التي ينبغي العمل على تنفيذها بكل قوة وعزم على المستوى الاقاليمي تشمل النظام الشامل للأفضليات التجارية والمشاريع الأقاليمية التي يجري تعزيزها من قِبَل مجموعة البلدان النامية للتشاور والتعاون على مستوى القمة . وتابع قائلا إن المجتمع الدولي ، استجابة منه للتغيرات الجديدة ، أخذ بصورة تدريجية ينظر نظرة مؤاتية بدرجة أكبر إلى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بصفة عامة ، وإلى التكامل الاقليمي بصفة خاصة ، حسبما يتجلى من الاجتماعات التي عُقدت مؤخرا في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، بما في ذلك الاجتماع الوزاري لهذه المنظمة الذي عُقد في أيار/ مايو ١٩٩٢ . وقال إن مهمة الدورة الحالية للجنة هي صياغة برنامج عمل لها يعزز ويدعم عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وهناك حاجة لأن تؤخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من التجارب الماضية فضلا عن استكشاف امكانات جديدة

ومجالات جديدة للتكامل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأوضح أنه يلزم الاهتمام بمتطلبات علاقة الشراكة الجديدة ، وكفاءة عمليات تبادل الخبرات ، والحاجة إلى دمج "الاقتصادات النامية التي تمر بمرحلة تحول" في عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والتعاون المتطور بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

الفصل الأول

وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٦ - كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة فيما يتعلق بنظرها في هذا البند:

"القضايا المطروحة للبحث لدى وضع برنامج العمل: مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/CN.3/2)

و

"استعراض أهم التطورات في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية: تقرير من أمانة الأونكتاد" (TD/B/CN.3/3)

فضلا عن وثائق المعلومات الأساسية التالية:

التكامل والتعاون الاقتصاديان على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي بين البلدان النامية: التكيف مع الواقع المتغير: الحالة الافريقية ، تقرير من أمانة الأونكتاد" (UNCTAD/ECDC/228) ؛

"**تقرير** اجتماع فريق الخبراء المعني بالتكامل والتعاون الاقتصاديين بين البلدان النامية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي" (UNCTAD/ECDC/229) ؛

"**التعاون** والتكامل الاقتصاديان فيما بين البلدان النامية على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي والمشترك بين الأقاليم: تبادل التجارب فيما بين تجمعات البلدان النامية: تقييم لتجربة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، تقرير من أمانة الأونكتاد" (UNCTAD/ECDC/331) ؛

"**تقرير** ندوة الأمم المتحدة المعقودة في مدينة تشيتوز بشأن التعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب مع الاشارة بشكل خاص إلى آسيا والمحيط الهادئ" (UNCTAD/ECDC/231) ؛

"**التكتل** الإقليمي والتكامل في الاقتصاد العالمي في التسعينات: تجربة أمريكا اللاتينية في مجال التعاون التجاري والنقدي والمالي" (UNCTAD/ECDC/234) .

٧ - وعرض مدير شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية رأي الأمانة بشأن القضايا الأوثق صلة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وهذه تشمل: (أ) الحاجة إلى اعتبار برامج تحرير التجارة جزءا أساسيا من جهود التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ (ب) اشتراط توفير موارد مالية اضافية لترتيبات المقاصة والدفع وأدوات تمويل التجارة ، بما في ذلك تقديم دعم واسع من المجتمع الدولي لمرفق دولي لتمويل التجارة ؛ (ج) ضرورة دعم وتعجيل اشتراك قطاع المؤسسات في عملية التكامل ؛ (د) الحاجة إلى دمج عناصر جديدة للتعاون في استراتيجيات التكامل الاقليمي وتلبية متطلبات الدعم الهائلة لهذه الغاية ؛

(هـ) الحاجة إلى إشراك البلدان المتقدمة في التعاون بين بلدان الجنوب بوصفها محفزة محتملة للنمو. ثم شدّد على دور اللجنة كمحفل للنظر في جوانب التعاون التجاري والتعاون المتصل بالتجارة والتعاون المالي بطريقة متكاملة على ضوء قرار الجمعية العامة الذي أسند إلى الأونكتاد دورا رئيسيا في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وقال إنه يتوقع من اللجنة أن تنظر في انشاء آليات فرعية يقصد بها أن توفّر محفلا لأغراض (أ) تبادل الخبرات ذات الصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية و(ب) اجراء حوار تشاوري مع مجتمع المانحين. وأشار إلى أنشطة البحوث وأنشطة المساعدة التقنية التي اضطلعت بها الأمانة خلال الفترة قيد الاستعراض والتي تواصل وفقا للمبدأ العام المتمثل في ايلاء اهتمام منصف للمناطق النامية.

٨ - ولاحظ المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (اندونيسيا) أنه قد يلزم اتباع نهج جديد ازاء التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لمواجهة التغيرات التي حدثت في الثمانينات في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. وينبغي لهذا النهج الجديد أن يأخذ في الاعتبار الاصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها عدد كبير من البلدان النامية، والحاجة إلى تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية الاجمالية للقطاعات الانتاجية لهذه البلدان، وزيادة التشديد على تعبئة الموارد المحلية والأجنبية لأغراض الاستثمار. وقال إنه ينبغي النظر إلى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفه أداة لتأمين الدمج الفعال والمنصف لهذه البلدان في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، أوضح أن المجموعة الآسيوية تعتبر أن برنامج عمل اللجنة ينبغي أن يشمل المواضيع التالية: (أ) وضع برامج اقليمية ودون اقليمية لتحرير التجارة؛ (ب) وضع برامج اقليمية ودون اقليمية متكاملة في مجال الانتاج؛ (ج) امكانية انشاء آلية أقاليمية لتمويل التجارة فيما بين البلدان النامية؛ (د) تعزيز تعاون المؤسسات فيما بين البلدان النامية و(هـ) تعزيز التعاون التقني. وبالاضافة إلى ذلك، قد يعتبر من الضروري انشاء فريق خبراء حكومي دولي مخصص. وينبغي لفريق كهذا، إذا تم إنشاؤه، أن يكون ذا طابع محدد أو موجه لمعالجة مواضيع محددة.

٩ - وفي السياق الاقاليمي، قال إن هناك حاجة للقيام، خلال الجولة الثانية من المفاوضات، بتعزيز النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية كأداة أساسية لتعزيز التجارة فيما بين هذه البلدان وكآلية أساسية لتدعيم الاعتماد الجماعي على الذات. وفي هذا السياق، أوضح أن هناك حاجة أيضا لأن يؤخذ في الاعتبار الكامل الوضع الخاص لأقل البلدان نموا ومتطلباتها. وأشار إلى أن المجموعة الآسيوية توافق تماما على أن تنفيذ وتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

يمثلان بالدرجة الأولى مسؤولية تقع على عاتق هذه البلدان نفسها ، حسبما نص عليه التزام كرتاخينا . وقال إن المجتمع الدولي مدعو لتقديم مساعدة كافية لتأمين نجاح التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية - من خلال تقديم المساعدة المالية والتعاون التقني والدعم لبرامج ومشاريع محددة لفرادى تجمعات التكامل الاقليمي ودون الاقليمي فضلا عن مشاريع الهياكل الأساسية على المستوى الاقليمي .

١٠ - وذكر ممثل بنغلاديش أنه على الرغم من أن توسيع التجارة يُفترض أن يكون هو المحور الذي تدور حوله جهود التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، فالنتائج في هذا المضمار ليست مشجعة ، حيث إن التجارة فيما بين بلدان الجنوب لم تشكل سوى ٧,٢ في المائة من التجارة العالمية في عام ١٩٩١ . وقد حال عدد من العوامل دون الإفادة من كامل القدرات التي توفرها جهود التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ومن بين هذه العوامل: قيام البلدان النامية بفرض قيود تجارية على بلدان نامية أخرى ، بما فيها أقل البلدان نموا ؛ ونشوء مصاعب في إقامة هياكل إنتاج تكميلية ؛ وعدم الاعتداد بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كعنصر في السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية في البلدان النامية ؛ وقصور الترتيبات المؤسسية على الصعيد القطري في الترويج للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ وعدم وضوح الرؤية بالنسبة لدور الدعم الدولي في دفع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ففيما يتعلق بالعامل الاخير ، لا ينتظر من الوكالات المانحة الدولية والبلدان المتقدمة أن تساعد في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلا عندما تقترح عليها البلدان النامية مشاريع سليمة للاستثمار تلتقي عندها مصالح المانحين والمستفيدين . وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة ، ينبغي التشديد على عدد من النقاط ، منها تحري العناية عند النظر في مسألة أفرقة الخبراء ، إذ لا بد من تقييم نتائج الاجتماعات السابقة لأفرقة الخبراء وتحديد اختصاصات أفرقة الخبراء الجديدة بدقة ، مع التركيز على إعداد مشاريع سليمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تنطوي على تدابير مقترحة لتنفيذها عمليا . ولا بد أيضا من زيادة إشراك القطاع الخاص والعمل على إقامة مشاريع مشتركة معه وعلى تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار المباشر فيما بين البلدان النامية . أضف إلى ذلك ، أن المجالات المحتملة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تتسم باتساع النطاق ، مما لا بد معه من التركيز فيها على المجالات ذات الأولوية . ولا بد أخيرا من الإسراع في التغلب على قصور التنسيق والتضامن المشاهد حاليا فيما بين البلدان النامية وعلى الصعيد الدولي ، وترتيب مجالات الأولوية التي يتعين تعزيز التنمية فيها من خلال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١١ - وقال المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية (بيرو) إنه يؤيد الأمانة في رأيها بوجوب تعزيز الجهود العملية للأونكتاد فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وطالب أيضا بأن يراعى في برنامج عمل اللجنة القضايا

التالية: (أ) إعطاء الأولوية للأعمال التحليلية والتوصيات المتعلقة بالروابط فيما بين مختلف مخططات التكامل ، وخاصة على الصعيد الاقاليمي ؛ (ب) تحديد سبل التفاعل بين مخططات التكامل المختلفة توصلا إلى زيادة المبادلات التجارية والمالية والتكنولوجية فيما بينها ؛ (ج) تنسيق عمل اللجنة الدائمة مع عمل هيئات الاونكتاد الاخرى في الميادين المشتركة بينها ، مثل الافرقة العاملة المخصصة لكفاءة التجارة وتوسيع الفرص التجارية في البلدان النامية لما لهذا الموضوع من طابع متعدد التخصصات ؛ (د) تشجيع تبادل الخبرات فيما بين الشركات الخاصة ؛ (هـ) تعزيز النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والإعداد بصفة خاصة للدورة الثانية ؛ (و) النظر في الموافقة على مقترحات الامانة الداعية إلى إقامة حوار بين مجتمع المانحين وتجمعات البلدان المستفيدة .

١٢ - وطالب ممثل كوبا بتوزيع الوثيقة UNCTAD/ECDC/332 - وهي عبارة عن تقرير عن اجتماع بشأن التعاون فيما بين المؤسسات العاملة في البلدان النامية ، عقد في هافانا بكوبا في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيار/مايو ١٩٩٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢) - للنظر فيها بوصفها وثيقة من وثائق العمل المعروضة على اللجنة .

١٣ - وقال ممثل اليابان إن التغيرات التي حدثت مؤخرا في البيئة السياسية والاقتصادية العالمية قد أكسبت التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أهمية أكبر . وعليه فلا بد من العناية تماما بوضع برنامج عمل صالح ومحدد المعالم للجنة الدائمة . وقال إن الهدف الرئيسي من عمل اللجنة هو التوصل إلى تفهم أفضل لقضايا التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، باعتبار ذلك سبيلا إلى تعزيز التعاون . وهنا يكتسي تبادل الخبرات فيما بين الدول الاعضاء حول الموضوع أهمية كبيرة . ففي الإمكان مثلا أن تستقى دروس قيمة من عملية التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وينبغي للجنة أن تحدد المعوقات والمثبطات الرئيسية التي تحول دون توسيع التجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ، ثم تدرس تدابير السياسة العامة اللازمة للتصدي لهذه المشاكل . ونظرا للدور الاساسي الذي تؤديه الشركات التجارية في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ينبغي للجنة أيضا أن تضطلع بتحليل للسياسة العامة وصياغة توصيات تفضي إلى تعزيز مساهمتها داخل التجمعات . وشدد على أهمية تنشيط التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية حتى يتسنى للبلدان النامية الاندماج في الاقتصاد العالمي .

١٤ - وقال ممثل الصين إن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو عامل هام في النمو الاقتصادي للبلدان النامية ، ومحرك للتفاوض بين الشمال والجنوب وصون السلم . والآن ، وقد انتهت الحرب الباردة ، باتت إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي ، ولا سيما اقتصادات البلدان النامية ، تمثل التحدي الرئيسي . إن تعميق بعض عمليات

التكامل في العالم المتقدم وتزايد الحمائية داخل هذه البلدان يستدعيان ردودا لائقة من البلدان النامية للتعامل مع هذه البيئة غير المؤاتية . وسيتعين على البلدان النامية أن تعزز تضامنها وتعتمد على جهودها الذاتية . إن الإبقاء على اللجنة ، عقب إعادة هيكلة الأونكتاد ، يثبت أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يعتبر عنصرا أساسيا في تنسيق سياسات البلدان النامية . ويمكن الاعتماد على الوثيقة TD/B/CN.3/2 المقدمة من الأمانة ، وكذلك على الاختصاصات ، بوصفهما أساسا مفيدا لمناقشة برنامج العمل . إن ضرورة إعادة تنشيط التجارة كأداة من أدوات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تستلزم إزالة الحواجز الهيكلية التي تعترض سبيل التجارة ، وإقامة شبكات للمعلومات التجارية ، وتحسين الطاقات الإنتاجية التصديرية ، وتوسيع التجارة داخل المجموعات ، ودعم سياسات تحرير التجارة ، والنظر في طرائق تقديم الدعم الدولي . وفي معرض إشارته على وجه التحديد إلى التزام كرتاخينا واختصاصات اللجنة الدائمة ، ذكّر اللجنة أن مهمتها هي "استعراض الدراسات المتعلقة بإنشاء آلية أقاليمية لتمويل التجارة فيما بين البلدان النامية ، وعند الاقتضاء ، تقديم اقتراحات بشأن إنشاء هذه الآلية ودعمها" . وفي حين أن وضع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية موضع التنفيذ يقع على عاتق البلدان النامية أنفسها أساسا ، فإن الحاجة تدعو إلى تقديم الدعم لمشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . إن الصين ، وهي نفسها من البلدان النامية ، تولي أولوية عالية للتعاون مع البلدان النامية الأخرى وفقا لمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة والكفاءة والتنمية المشتركة . وقد تم بالفعل إبرام عدد كبير من الاتفاقات تغطي ما يزيد عن ١٠٠٠ مشروع مع بلدان نامية أخرى . إن مركز الصين بوصفها مراقبا في حركة عدم الانحياز وعلاقتها الآخذة في التوطد مع مجموعة الـ ٧٧ هما دليل على رغبة الصين في الإسهام في إعادة تنشيط البلدان النامية ككل .

١٥ - وقالت ممثلة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إن هذا الاجتماع يعتبر هاما لترسيخ أعمال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في سياق البيئة الدولية الجديدة بروح كرتاخينا . وقد اهتمت منظمتها اهتماما متزايدا برصد أنشطة التجمعات الإقليمية . وتخضع ظاهرة التكامل الإقليمي لدراسات تجارية تضطلع بها منظمتها لتقدير مدى انسجام هذا التكامل مع أهداف النظام التجاري المتعدد الأطراف ، يحدوها في ذلك شاغل أساسي هو مدى إمكان إسهام هذا التكامل في إدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي . وإضافة إلى ذلك ، فإن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، إذ تعترف بتزايد الاهتمام لدى البلدان النامية بهذا النوع الجديد البازغ من المبادرات الإقليمية ، وتعترف أيضا بوجوب زيادة الحساسية لدى جماعة المانحين إزاء أهداف هذه التجمعات ، والتماس الطرق لتشجيعها وتجنب السياسات التي قد تعوق هذه الجهود . وتحقيقا لهذه الغاية ، فقد عقدت لجنة المساعدة الإنمائية اجتماعا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن

"المبادرات والأدوار الإقليمية الجديدة فيما يتصل بالتعاون الإنمائي" . وتبين نتيجة الاجتماع أن أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية يقرون بمدى ما تقوم به البلدان النامية من جهد لتشجيع التعاون الإقليمي الجديد ومبادرات التكامل الجديدة من خلال نهوج عملية ، تعرض عن التخطيط الصناعي واستبدال الواردات وتقبل على السياسات السوقية المنحى التي تعزز القدرة على المنافسة دوليا . وقد أصبحوا يدركون كذلك بدرجة أكبر ضرورة مراعاة البعد الإقليمي عند تصميم التعاون الإنمائي وتنفيذه ، وهم مستعدون لدعم هذه المبادرات وتشجيعها . ويشكل هذا العامل تحديا كبيرا للمانحين ، من حيث أن سياساتهم المتعلقة بالمعونة كانت تنفذ عادة على أساس ثنائي . ويتعين هنا مراعاة نقاط خمس ذات صلة بالموضوع ، هي: (أ) ضرورة زيادة الإحساس بالبعد الإقليمي للمساعدة ؛ (ب) وجوب أن يفضي الدعم إلى ترشيد المؤسسات الإقليمية وتبسيطها ؛ (ج) قدرة المانحين على المساعدة في تعيين المجالات المناسبة للنهوج الإقليمية ؛ (د) ضرورة تقديم أفكار مبتكرة لتعزيز قدرة القطاعات الحكومية وغير الحكومية في مجال الاتصالات وعلى حل المشاكل ؛ (هـ) تعيين أمثلة واعدة فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية ، ورصد التقدم المحرز في هذا الشأن ليستفيد منه الآخرون .

١٦ - كذلك أوجزت المتحدثة أهداف منظمتها وأساليب عملها ، التي ما فتئت تتمثل ، منذ نشأتها ، في زيادة الشفافية ، وزيادة التنسيق والتماسك بين السياسات القطرية لبلدان المنظمة ، والعمل على إقامة نظام تجاري منفتح ومتعدد الأطراف . وتدور أساليب العمل حول بناء توافق في الآراء من خلال تبادل المعلومات فيما بين الخبراء ، وتقاسم الخبرات ورصد السياسات العامة ، واستعراض النظراء لجهود الإشراف على التنفيذ .

١٧ - وقال ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إن للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وللتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مكانهما المحفوظ في سبل العمل ذات الأولوية في أنشطة الفاو . ويعود دعم المنظمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى السنوات الأولى من إنشائها عن طريق هيئات مصائد الأسماك الإقليمية وبرامج مكافحة الجراد الصحراوي والتجمعات السلعية . ويعتبر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان محورا الآن تدور حوله أنشطة عدد من اللجان والهيئات التقنية والمجموعات السلعية الحكومية الدولية التي ترعاها المنظمة . وتوفر تجمعات التعاون والتكامل الإقليمية ودون الإقليمية سبلا طبيعية لهذا التعاون ، مما يؤكد أهمية هذه التجمعات . كما أشير إلى ذلك في الوثيقة TD/B/CN.3/2 ، الفقرة ١١) . وقد قدمت دراسات الفاو بشأن الاستراتيجيات والسياسات العالمية والإقليمية ، مساهمات ذات شأن في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بالتركيز على إمكانيات التكامل الإنتاجي ، والإمكانيات التجارية ، والبرامج والسياسات التي تستهدف تشجيع الاعتماد الجماعي والإقليمي على الذات .

وكذلك ينتظر أن يوفر التعاون الجاري للفاو مع منظمة الوحدة الافريقية في وضع "برنامج زراعي أفريقي مشترك" الاساس لبروتوكول بشأن الاغذية والزراعة تقوم بإعداده الجماعة الاقتصادية الافريقية . وتتعاون الفاو مع عدد من البلدان النامية ومع هيئات إقليمية ودون إقليمية أيضا لوضع ترتيبات تعاونية في مجالات مكافحة الآفات ، والامن الغذائي ، وحماية البيئة ، والتجارة الزراعية والسلعية والاستعلام السوقي ، وبحوث وإدارة وتنمية مصائد الاسماك ، والحراجة . وكما لاحظت الامانة ، فثمة إدراك متزايد في العالم النامي بوجوب امتداد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى ميادين تتجاوز التجارة (TD/B/CN.3/3 ، الفقرة ٢) . وما برحت الفاو تدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ميادين اختصاصاتها . وتسترشد المنظمة في عملها بمبدأ أن البلدان النامية هي القوى المحركة الاساسية وأن الفاو هي العامل الحفاز . وأخيرا أكد المتحدث أن لجنة الفاو سوف تستمر في دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في حدود الموارد المتاحة .

١٨ - وقال ممثل العراق إنه يتفق مع الرئيس في تقييمه للمواضيع الهامة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الواردة في الوثيقة TD/B/CN.3/2 وفي تقارير أخرى ذات صلة بالموضوع . وأكد على أهمية إعادة تنشيط التجارة فيما بين البلدان الاعضاء في تجمعات التكامل ، حيث إن التجارة هي القوة المحركة للتنمية فيها . وأشار في هذا الصدد إلى مجال جوهري يتعين إدراجه في برنامج عمل اللجنة وهو إزالة الحواجز ، سواء كانت هيكلية أم غير ذلك ، التي تعترض سبيل توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية . وقال إن العراق ، وهو من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط ، منفتح اقتصاديا وللتجارة الخارجية أهميتها عنده ، وهو يستطيع عن طريق هذا وذاك الإسهام في زيادة التدفقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب . غير أن الإجراءات التي تحول دون حدوث هذه التدفقات التجارية ، مثل الحصار الاقتصادي المفروض على العراق والذي لا يزال قائما منذ ما يزيد عن السنتين ، يمنعه من الوفاء بالتزاماته الاقتصادية الوطنية والدولية ومن استفراغ جهده في توسيع العلاقات التجارية مع البلدان النامية الاخرى . وينبغي للجنة أن تراعي الاعتبارات الإنسانية والاقتصادية فتسعى إلى معالجة هذه المشاكل .

١٩ - وقال ممثل الدانمرك ، متحدثاً باسم الجماعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها إن التجربة بيَّنت أن التعاون والتفاهم المتبادل والتقدم يسير كله جنباً إلى جنب وأن مناطق أخرى ، مثلما هو الحال عليه في الجماعة ، يمكن أن تستمد فوائد من خلال التعاون والتكامل . وفيما يتعلق بالبلدان النامية بصفة خاصة فإن هذا النهج قد يكون هو المسار العملي الوحيد للتنمية . وفي حين أن الخبرة السابقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لم تكن إيجابية دائماً ، فقد حدث مؤخراً توسع في التجارة بين بلدان الجنوب وفي جهود التكامل الاقليمي . ورغم أن ذلك لم يشمل بعد

بعض البلاد من أكثر البلدان النامية فقرا ، الا أنه يجري حاليا بالفعل انعاش للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وفي حين أن هناك مبرراً للرغبة في "الوصول الى أبعد حد وبأسرع ما يمكن" ، فإن الاخذ بنهج متدرج قد يكون مستصوباً . لقد وفرت الجماعة والدول الاعضاء فيها ، في عملها كمانح وشريك في التنمية ، الدعم للمشاريع الاقليمية في إطار شتى اتفاقيات لومي ، كما قدمت الدعم التقني والمؤسسي والمالي إلى السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وإلى الحلف الاندي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي . كما شرعت الجماعة في التفاوض على اتفاق للتجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي . غير أن المتحدث أكد أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو مسؤولية البلدان النامية في المقام الاول .

٣٠ - وفيما يتعلق بوضع برنامج عمل اللجنة ، ففي حين أن جميع المسائل تقريباً المشارة في مذكرة الامانة لها لياقة واضحة (TD/B/CN.3/2) ، فإنه يقترح الاخذ بنهج انتقائي . وينبغي للجنة: (أ) أن تركز على خلق الظروف الاقتصادية والمادية - بما فيها العناصر الواردة في الفقرات ٨ و٩ و١٦ و١٧ من الوثيقة TD/B/CN.3/2 - التي تكفل نجاح الحوافز والإمكانات اللازمة من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ (ب) أن تتجنب التداخل مع مهام سائر هيئات الاونكتاد والمنظمات الدولية الاخرى . وأشار إلى الاقتراحات المؤسسية بشأن (أ) تبادل الخبرات و(ب) الحوار بين المانحين والمتلقين بشأن المشاريع الاقليمية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، فأكد أن اللجنة نفسها ينبغي أن تتولى هذه المهمة بدلاً من إنشاء آليات جديدة . غير أنه يمكنها في مرحلة لاحقة أن تحدد الاليات المناسبة لأداء تلك المهام بعد انتهاء عمر اللجنة . كما أورد أهمية ادراج الجوانب البيئية في برنامج العمل .

٣١ - وقال ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إنه حدث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقارب في العوامل المواتية التي تسمح بتكثيف الجهود من أجل النهوض بالتعاون الاقتصادي الاقليمي . ومن بين أهم التغييرات التي جرت في المنطقة الهبوط الملحوظ في التوترات السياسية والتوافق الناشئ في الآراء بين البلدان بشأن الفلسفات الاقتصادية والاخذ بسياسات متوجهة إلى الخارج . واستجابة للتحديات الجديدة بشكل أكثر فعالية ، شهدت اللجنة إعادة تنظيم الهيكل الحكومي الدولي وتوجها لبرنامج عملها يركز على ثلاثة أهداف رئيسية: التعاون الاقتصادي الاقليمي ؛ تخفيف الفقر ؛ البيئة والتنمية المستدامة . وفي نيسان/ابريل ١٩٩٢ اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إعلان بيجينغ بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي . وتوفر اللجنة إطارا للتعاون يقوم على المساواة والفائدة المتبادلة في السياق الارحب للتطورات العالمية والالتزام بنظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف . كما تعطي أولوية عالية للتعاون الاقتصادي الاقليمي في مجالات التجارة والاستثمار ، والعلم والتكنولوجيا وتطوير البنية الاساسية داخل المنطقة .

٢٢ - كما أنشئت لجنة للتعاون الاقتصادي الاقليمي لها فريق توجيه مفتوح العضوية للأعضاء الاقليميين والأعضاء المنتسبين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . واتفق فريق التوجيه في أول اجتماع له في نيودلهي على "برنامج عمل من أجل التعاون الاقتصادي الإقليمي في التجارة والاستثمار" . ويؤكد برنامج العمل على: تيسير نمو التجارة داخل المنطقة من خلال جملة أمور منها توفير البيانات والمعلومات التجارية المفصلة ؛ وتوسيع تسهيلات ضمانات التمويل والاستثمار لدعم نمو التجارة والاستثمار ؛ وتدعيم البنية الأساسية لتوسيع التجارة الاقليمية ، وخاصة شبكة المعلومات التجارية الإقليمية ، والتشجيع على تحقيق تفاعل أكبر بين القطاعات الخاصة ؛ واستحداث شبكة مؤسسات بحثية متصلة بالتجارة ؛ ودراسة التدفقات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء خدمة اقليمية لمعلومات الاستثمار وتنشيط الاستثمار ؛ وتعميق وعي الأعضاء بالمسائل البيئية وأثرها على التجارة والاستثمار ؛ وتعيين جوانب التكامل بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وسائر البلدان في المنطقة ؛ واستكشاف واقتراح سبل ووسائل تعزيز التعاون فيما بين شتى التجمعات دون الاقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ومنظمة التعاون الاقتصادي ، ومؤتمر التنسيق الانمائي لجنوب آسيا ، ومحفل المحيط الهادئ .

٢٣ - وقال المتحدث باسم المجموعة الافريقية (نيجيريا) إن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية له أهمية فائقة لتنمية المنطقة الافريقية . وأضاف أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من شأنه أن يوسع الأسواق الداخلية ، مما يمكّن من تحقيق وفورات الحجم . كما يوفر إمكانية استغلال جوانب التكامل القائمة والمحتملة على أفضل وجه من حيث مواردها الطبيعية والبشرية والتكنولوجية والمالية ، مما يزيد من التجارة داخل منطقة افريقيا وينوّع المنتجات المشمولة بهذه التجارة ويؤدي إلى دمج الاقتصادات الافريقية في الاقتصاد العالمي . غير أن البرامج والمؤسسات العديدة للتعاون الاقتصادي التي أنشئت في الأعوام الـ ٣٠ الماضية حققت نجاحاً متواضعاً فحسب . إن المشاكل التي ووجهت تعكس إلى حد كبير الافتقار إلى أسواق داخلية كبيرة تحمل مقومات الاستمرار ، وإلى وجود روابط تجارية ومالية جيدة التطور ، وكفاية الهيكل الداعم للتعاون الاقليمي مثل توافر قدر عال من التنوع في هياكل الانتاج . وإلى جانب هذه العقبات الداخلية ، فقد أحدثت الأزمة الاقتصادية العالمية آثارها على القطاع الخارجي للاقتصادات الافريقية ، وأسهمت بصفة خاصة في تدهور حصائل صادراتها من السلع الأساسية ، مما أحدث آثاراً ضارة على التعاون الاقليمي . وقد بذلت بلدان افريقية كثيرة وتجمعاتها مؤخراً جهوداً لإعادة تنشيط العملية برمتها ، آخذة دروس الماضي في الاعتبار . وهناك تركيز متجدد على خلق وتدعيم وتنويع هياكل الانتاج والتصدير من خلال التعاون في الاستثمار والتنمية الصناعية وتحرير التجارة ، جنباً إلى جنب مع بذل الجهود لخلق وتعزيز الشبكات التجارية فيما بين البلدان الافريقية وتشجيع التعاون بين شركاتها في المشاريع

المشتركة والاستثمار والتدريب . إن هذه الجهود من أجل إنشاء التكامل الاقتصادي الاقليمي ودون الاقليمي على أساس سليم تحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي .

٢٤ - وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة الدائمة ، تؤيد المجموعة الافريقية الافكار الرامية إلى: (أ) تدعيم الإطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي دون الاقليمي والاقليمي بإشراك الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص في عملية التكامل ؛ (ب) زيادة الدعم التقني والمالي من المجتمع الدولي ؛ (ج) تدعيم ترتيبات المقاصة والمدفوعات ؛ (د) إنشاء مرافق لتمويل التجارة تشمل مرفقاً أقاليمياً لتمويل التجارة ؛ (هـ) مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا؛ (و) إنشاء آليات فرعية من أجل '١' تبادل الخبرات المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية و'٢' توفير إطار للحوار البناء مع البلدان المانحة .

٢٥ - وقال ممثل اتحاد المغرب العربي[(١)] إن نهاية الحرب الباردة أتاحت للبلدان المتقدمة والنامية معاً فرصة فريدة لخلق أساس جديد للتعاون . وأدى اتحاد المغرب العربي الذي نشأ في عام ١٩٨٩ نتيجة إبرام معاهدة مراكش ، إلى تدعيم الاتفاقات السابقة في ميادين شتى بين الدول الاعضاء في اتحاد المغرب العربي . وقد أكدت تلك المعاهدة على أمور منها الحاجة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتطوير البنية الأساسية المشتركة ووسائل الاتصالات وتنمية موارد الطاقة ، وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، وفي النهاية بعث سوق مغاربية موحدة . ولبلوغ هذه الغاية تم إقرار ٣٥ اتفاقية ، منها اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية . كما تبرز على جدول أعمال اتحاد المغرب العربي قضايا مثل النمو السكاني والموارد الطبيعية والبيئة . غير أنه تظل هناك عقبة رئيسية أمام تعميق التعاون في اتحاد المغرب العربي هي: فرض حظر تجاري على دولة عضو في الاتحاد . إن بلدان اتحاد المغرب العربي على استعداد لتطوير أشكال أكثر فعالية للتعاون فيما بين البلدان النامية . غير أنه على البلدان المتقدمة أيضا دورا هاما تضطلع به في تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وذلك بالاعتراف بالارتباط الوثيق بين التنمية والاستقرار . كما أشار إلى دور البلدان المتقدمة المانحة للمعونة كشريك في المشاريع الاقليمية . وقال إن أعضاء اتحاد المغرب العربي ، باعتبارهم من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ، يعلقون أيضا أهمية على إيجاد حل لمشكلة الشعب الفلسطيني .

٢٦ - وقررت اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أن تتحول إلى فريق عامل غير رسمي للنظر تفصيلا في مشروع برنامج العمل .

---

(١) شارك بدعوة خاصة من الأمين العام للأونكتاد .

الفصل الثاني

أعمال الجلسة العامة الرابعة (الختامية)

ألف - الإجراء الذي اتخذته اللجنة الدائمة بشأن البند ٣ من جدول الأعمال

٢٧ - عرض الرئيس ، في الجلسة العامة الرابعة (الختامية) للجنة الدائمة المعقودة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ مشروع برنامج عمل متفقاً عليه (TD/B/CN.3/L.2) .

٢٨ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة الدائمة مشروع برنامج العمل بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/CN.3/L.2 (TD/B/CN.3/4) . وللاطلاع على نص برنامج العمل ، انظر المرفق الثاني .

باء - البيانات الختامية

٢٩ - لاحظ المتحدث باسم المجموعة الافريقية روح التعاون المفيدة التي أجرت بها الوفود مداولاتها بتوجيهات الرئيس الماهرة ، كما أعرب عن شعور بالارتياح الممتزج بالفخر لانتخاب الرئيس من بلد ينتمي إلى مجموعته .

٣٠ - وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (اندونيسيا) إن برنامج العمل الذي وضعته اللجنة الدائمة إنما هو نتيجة عمل شاق ومكثف وتعاون ممتاز يعكس روح كرتاخينا . ويتوقع ، بفضل حنكة الرئيس وأعضاء المكتب أن تؤدي روح التعاون هذه إلى تقدم إيجابي في العمل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٣١ - وتحدث ممثل الدانمرك باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها فأثنى على الرئيس للطريقة التي وجه بها عمل الدورة واختتامها على الوجه الملائم كما أشاد بروح التعاون والتوافق الممتازة التي تحلت بها جميع الوفود .

٣٢ - وأعرب المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (بيرو) عن رغبته في مشاطرة من سبقه من المتحدثين في الجلسة ملاحظاتهم ، وأكد على أن الطريقة اللبقة التي جرى بها عمل الدورة تكشف عن براعة الرئيس . وقد أتيح للوفود أن تستمع بشعور أنها تعمل متحررة من الضغوط ، بل وتيسر لها وقت كاف لدراسة الوثائق . وإن هذه البداية الطيبة تثير الأمل بأن يؤدي برنامج العمل الذي وضع في الدورة إلى نتائج ملموسة وإلى تجديد حيوية الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٣٣ - وبيَّن المتحدث باسم المجموعة باء (هولندا) أن التوجيه المتمكن والكفء من جانب الرئيس موضع تقدير بالغ بالنظر إلى المهمة الشاقة التي أسندت إلى اللجنة الدائمة لوضع برنامج عمل ينفذ قبل الدورة القادمة للمؤتمر .

٣٤ - ولاحظ ممثل الصين أن اللجنة الدائمة توصلت بعد دورة مكثفة إلى اتفاق بشأن برنامج عمل مرض لجميع الأطراف المعنية . وقد ساهمت روح التعاون التي تحلت بها جميع الوفود مساهمة كبيرة في تحقيق هذه النتيجة وكانت خدمات الأمانة مفيدة إلى حد بعيد . وإن هذه البداية المبشرة تذكِّره بحكمة قديمة تقول "البداية الطيبة نصف الطريق إلى النجاح" .

٣٥ - وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (زمبابوي) إن برنامج العمل الذي وضعته اللجنة الدائمة ووافقت عليه يعكس حقاً السمات الممتازة لتوجيهات الرئيس . والشكر واجب أيضاً لأعضاء المكتب وللأمانة . وأضاف أن مجموعته ترى أن اللجنة بدأت بداية طيبة جداً .

٣٦ - وأثنى الرئيس ، وهو يختتم الدورة ، على اللجنة الدائمة لتوصلها عن طريق التفاوض لبرنامج عمل متوازن وسليم .

الفصل الثالث
المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٣٧ - افتتح نائب الامين العام للأونكتاد الدورة الاولى للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

باء - انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٨ - قامت اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، في جلستيها العامتين الأولى والثانية المعقودتين في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، بانتخاب أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيد د . نانجيرا	(كينيا)
نواب الرئيس:	السيد س . جمال الدين	(بنغلاديش)
	السيد س .م . كوزندي	(البرازيل)
	السيد ك . خياري	(تونس)
	السيد ب . جيبرت	(الدانمرك)
	السيد ر . كونراد	(الولايات المتحدة الامريكية)
المقرر:	السيد إ . مانـاكين	(الاتحاد الروسي)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٩ - قامت اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، باقرار جدول أعمالها على النحو التالي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب
٢ - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
٣ - وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة
٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة الدائمة
٥ - مسائل أخرى
٦ - اعتماد تقرير اللجنة الدائمة إلى مجلس التجارة والتنمية .

دال ـ جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية
للجنة الدائمة المعنية بالتعاون
الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٠ ـ اعتمدت اللجنة الدائمة في جلستها الرابعة المعقودة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية (TD/B/CN.3/L.3) . واتفق على أن يبقى البند ٤ من مشروع جدول الأعمال المؤقت ، من الآن فصاعداً ، سمة دائمة من سمات جدول أعمال اللجنة . وللاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول .

٤١ ـ وفيما يتعلق بموعد انعقاد الدورة الثانية ، اتفق على أن تجتمع اللجنة الدائمة في عام ١٩٩٤ وعلى أن يحال تحديد تاريخ عقد الدورة الثانية على وجه الدقة إلى الفريق المعني بمسائل الجدول الزمني .

٤٢ ـ وفيما يتعلق بأسلوب وضع الترتيبات لإجراء مشاورات منتظمة بين الدورتين الأولى والثانية ، قررت اللجنة ما يلي:

(أ) ينبغي تنظيم فريق خبراء حكومي دولي لإجراء مشاورات مع التجمعات الأقاليمية والاقليمية ودون الاقليمية قبل انعقاد الدورة الثانية للجنة الدائمة وتمهيد الآفاق لتحسين برامج المساعدة . ويدعى المشتركون في برامج ومشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى عرض أهدافهم الانمائية واحتياجاتهم من المساعدة الخارجية على هذا الاجتماع الحكومي الدولي ؛

(ب) ينبغي أن تستعرض الدورة الثانية تقرير المشاورات الحكومية الدولية ، بغية تحديد البرامج والمشاريع وتدابير الدعم الدولي .

هاء ـ مسائل أخرى
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٣ ـ لم تطرح في الدورة أية مسائل في نطاق هذا البند من جدول الأعمال .

واو ـ اعتماد تقرير اللجنة الدائمة إلى مجلس التجارة والتنمية
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٤ ـ اعتمدت اللجنة الدائمة ، في جلستها الرابعة (الختامية) المعقودة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ مشروع التقرير عن دورتها الأولى TD/B/CN.3/L.1 وAdd.1 وAdd.2 وفوضت المقرر باستكمال النص النهائي حسب الاقتضاء .

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية
للجنة الدائمة

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - تعزيز التكامل الاقليمي ودون الاقليمي وتشجيع التعاون الاقاليمي ، فضلا عن ترويج وتوسيع التجارة فيما بين البلدان النامية

٤ - استعراض التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك إجراء مشاورات منتظمة وتقديم دعم ومساعدة تقنيين وتنمية المهارات

٥ جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة الدائمة

٦ - مسائل أخرى

٧ - اعتماد تقرير اللجنة الدائمة الى مجلس التجارة والتنمية .

المرفق الثاني

برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية
بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١ - عملاً بوثيقة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كارتاخينا" ، التي اعتمدت في الدورة الثامنة للمؤتمر ، وافقت اللجنة الدائمة ، استنادا إلى مقرر المجلس ٣٩٨(د-٣٨) الذي يبين ، في المرفق باء ، اختصاصات اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، على برنامج العمل التالي للفترة الممتدة حتى الدورة القادمة للمؤتمر:

تعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية وتوسيعها

٢ - ستقوم اللجنة الدائمة بما يلي:

(أ) فيما يتعلق ببرامج توسيع التجارة في البلدان النامية: '١' اقتراح الوسائل والسبل الكفيلة بزيادة فرص التجارة في البضائع والخدمات بين البلدان النامية ؛ '٢' اقتراح الوسائل والسبل الكفيلة بتعزيز القدرة على المنافسة فيها ؛ '٣' تحديد فرص تطوير شبكات الأعمال ، بما في ذلك نظم المعلومات عن التجارة ، دعما لتوسيع التجارة ؛ '٤' استكشاف الامكانات والتوصية باعتماد تدابير تكميلية في مجالات مثل الاستثمار والانتاج والنقد والتمويل والنقل والتكنولوجيا ؛ '٥' استكشاف امكانية اتباع نهج موجه نحو تحقيق أهداف محددة في مجال توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية ؛

(ب) وضع قائمة بالحواجز التجارية والمثبطات وغيرها من العوائق القائمة أمام التجارة ، وتحديد الفرص التجارية الناشئة عن إزالتها .

تشجيع التعاون بين المؤسسات

٣ - ستقوم اللجنة الدائمة بما يلي:

(أ) تعزيز التعاون بين المؤسسات داخل التجمعات وفيما بينها ، وكذلك مع البلدان الأخرى المهتمة ؛ وتشجيع مشاركة مؤسسات القطاعين العام والخاص في أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ وتشجيع إنشاء آليات مؤسسية مثل شبكات المعلومات التجارية ، وتعزيز الاتصال بين فرادى المؤسسات وبين منظماتها مثل غرف التجارة والصناعة ، ورابطات الشركات التجارية ؛

(ب) تحديد فرص إنشاء مشاريع مشتركة واقامة أشكال أخرى من التعاون فيما بين مؤسسات البلدان النامية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية ، واقتراح تدابير لتنفيذها ولتشجيع مشاركة البلدان المتقدمة .

المشاورات المنتظمة

٤ - ستتخذ اللجنة الدائمة الترتيبات اللازمة لإقامة حوار براغماتي في مجال السياسة بين مجتمع المانحين والتجمعات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية وكذلك الجهات المشاركة في برامج ومشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وذلك لتحقيق أهداف أهمها تعبئة الدعم من أجل وضع وتنفيذ مبادرات اقليمية والقيام بأنشطة أقاليمية وربط مخططات التكامل والتعاون بشبكة واحدة . وبوجه خاص:

(أ) تشجيع تبادل الخبرات فيما بين تجمعات التكامل ؛

(ب) يمكن للجهات المشاركة في برامج ومشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بما فيها التجمعات الاقليمية ودون الاقليمية والاقاليمية ، ان تطلع مجتمع المانحين على أهدافها الانمائية القصيرة والطويلة الأجل وعلى احتياجاتها من المساعدة الخارجية ؛

(ج) يمكن لمجتمع المانحين ان يقدم معلومات عن برامج المساعدة التي يضطلع بها فيما يتصل بالتعاون بين البلدان النامية ؛ واستنادا إلى هذه المعلومات وإلى الدراسات التي تجريها الأمانة وغيرها من المنظمات ذات الصلة ، يمكن تحديد الاحتمالات المرتقبة لتحسين برامج المساعدة ؛

(د) تحديد برامج ومشاريع وكذلك تدابير لتقديم دعم دولي للتعاون الاقتصادي والتقني وغيره من أشكال التعاون فيما بين البلدان النامية ؛

(هـ) استكشاف إمكانات جديدة للتعاون فيما بين البلدان النامية ومع البلدان الأخرى المهتمة أو تجمعاتها .

تعزيز التكامل دون الاقليمي والاقليمي وتدعيم التعاون الاقاليمي

٥ - ستقوم اللجنة الدائمة بما يلي:

(أ) استناداً إلى الخبرة دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية في مجال التعاون الاقتصادي ، تحديد الأعمال التي من شأنها تسهيل استخدام مخططات التكامل كأدوات لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وزيادة مشاركة المنظمات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية في عمل اللجنة ؛

(ب) بحث التدابير الممكنة للتصدي للمسائل المحددة الناشئة عن المخططات الاقليمية ودون الاقليمية لتحرير التجارة والأفضليات ، مثل فقد الايراد الضريبي ، والمعاملة الخاصة للبلدان الأقل تقدما ، وعلى الأخص أقل البلدان نموا الأعضاء في التجمعات ، وقواعد المنشأ ، ودور الصناديق الاقليمية الخاصة بعمليات التكييف ؛

(ج) تحديد الإمكانيات المتعلقة بمختلف أشكال التعاون القطاعي ، بما يتيح خلق الظروف اللازمة لتخصيص الموارد تخصيصا أكثر فعالية ، بما في ذلك وضع برامج دون اقليمية مصممة لتشجيع بناء وتوسيع هياكل انتاجية تكميلية في البلدان الأعضاء في تجمعات التكامل .

توسيع التعاون النقدي والمالي والاستثماري وتعميقه

٦ - ستقوم اللجنة الدائمة بما يلي:

(أ) ابقاء الاتجاهات والتطورات في مجال التعاون النقدي والمالي فيما بين البلدان النامية قيد الاستعراض ؛

(ب) تحليل المشاكل المعنية المتعلقة بترتيبات المقاصة والمدفوعات الخاصة بالبلدان النامية ، وكذلك ترتيبات البلدان النامية مع البلدان الاخرى المهتمة ، واستكشاف وسائل وأساليب التغلب عليها ؛

(ج) النظر في إجراء دراسات وعمليات استعراض مستمرة للتطورات في تمويل التجارة تغطي الميادين الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية والاقاليمية ، وخاصة التطورات المتعلقة بإنشاء مرفق أقاليمي لتمويل التجارة ، وتعزيز المرافق الوطنية لتمويل التجارة ؛

(د) النظر في إجراء دراسات حول أسواق رؤوس الاموال الاقليمية وغيرها من أشكال التعاون المالي القائم على السوق فيما بين المؤسسات المالية والمصرفية ، وذلك بهدف تحديد العقبات وإمكانيات التعاون الجديدة ؛

(هـ) تحديد مجالات وفرص تدفق الاستثمارات المباشرة إلى البلدان النامية .

الدعم والمساعدة التقنيان وتنمية المهارات

٧ - ستبقي اللجنة الدائمة قيد الاستعراض أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد دعماً لتنفيذ برنامج عمل اللجنة . وترجو اللجنة من أمانة الأونكتاد:

(أ) ان تقدم المشورة والمساعدة التقنية حسب الطلب إلى مخططات التعاون والتكامل الاقتصاديين على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية وإلى الدول الأعضاء فيها تنفيذا لأهدافها ؛

(ب) أن تعبئ المساعدة والدعم من أجل وضع وتنفيذ مبادرات بين الأقطار وأنشطة بين الأقاليم وربط مخططات التكامل والتعاون بشبكة واحدة ، وكذلك تشجيع المؤسسات وغيرها من الجهات الفاعلة الاقتصادية ، مثل المستثمرين والرابطات المهنية والتجارية ، على المشاركة بنشاط في هذه المبادرات والانشطة ، مع أخذ عمل المنظمات الاخرى ذات الصلة في الاعتبار ؛

(ج) أن تقدم المشورة بشأن المرافق الوطنية والاقليمية لتمويل التجارة وبشأن تحسين وتوسيع ترتيبات المدفوعات والمقاصة ؛

(د) أن تقترح طرقا وإمكانيات لتنمية أسواق رؤوس الاموال الاقليمية وتنفيذ وتعزيز التفاعلات فيما بينها ؛

(هـ) أن تحدد مشاريع توفر احتمالات لإنشاء مشروعات مشتركة فيما بين مؤسسات البلدان النامية ؛

(و) ان تنظم محافل وحلقات دراسية وحلقات تدريبية وموائد مستديرة وأفرقة خبراء على الاصعدة دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية وأن تشترك فيها ؛

(ز) أن تقيم صلة مع المنظمات المختصة داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها على السواء ، ولا سيما مع اللجان الاقليمية ، وذلك بهدف وضع تحليلات وأنشطة وبرامج لدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

المرفق الثالث
العضوية والحضور (أ)

١ - مثلت في الدورة الدول التالية الاعضاء في الاونكتاد ، الاعضاء في اللجنة الدائمة:

الاتحاد الروسي	زامبيا
اثيوبيا	زمبابوي
اسبانيا	سري لانكا
أفغانستان	السلفادور
ألمانيا	السنغال
أندونيسيا	السودان
أوروغواي	سويسرا
ايران (جمهورية - الاسلامية)	شيلي
البرازيل	الصين
بنغلاديش	العراق
بنما	غانا
بوليفيا	فرنسا
بيرو	الفلبين
تايلند	فنزويلا
تركيا	فييت نام
ترينيداد وتوباغو	كوبا
تونس	كينيا
جامايكا	لبنان
الجزائر	ماليزيا
الجماهيرية العربية الليبية	مدغشقر
جمهورية تنزانيا المتحدة	مصر
الجمهورية العربية السورية	المغرب
جمهورية كوريا	المكسيك
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
جورجيا	
الدانمرك	منغوليا
رومانيا	ميانمار

(أ) للاطلاع على قائمة المشتركين ، انظر TD/B/CN.3/INF.1 .

النرويج	هولندا
النمسا	الولايات المتحدة الامريكية
نيبال	اليابان
نيجيريا	اليونان
الهند	

٢ - ومثلت في الدورة الدول الاخرى التالية الاعضاء في الاونكتاد ، غير الاعضاء في اللجنة الدائمة ، بصفة مراقبين:

استراليا	شيلي
ايرلندا	غينيا
ايطاليا	غينيا الاستوائية
البرتغال	غينيا - بيساو
بلجيكا	فنلندا
بلغاريا	قطر
بوتان	الكرسي الرسولي
دومينيكا	كندا
سلوفينيا	اليمن

٣ - ومثلت في الدورة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٤ - ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة وذات الصلة التالية:

منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
البنك الدولي
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
المنظمة البحرية الدولية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية
الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة

٥ - ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

اتحاد المغرب العربي(ب)

أمانة الكومنولث

الجماعة الاقتصادية الأوروبية

البنك الاسلامي للتنمية

المنظمة الدولية للهجرة

المكتب الدولي للمنسوجات والملابس

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة الوحدة الافريقية

٦ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

المجلس الدولي للمرأة

الرابطة الدولية للمرأة من أجل السلم والحرية

الجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

- - - - -

(ب) شارك بدعوة خاصة من الأمين العام للأونكتاد .